دورُ الأديانِ في تعزيزِ المُواطَنةِ وترسيخِ المبادئِ الإنسانيَّةِ

السيِّد علي الأمين

إنَّ الوجودَ الإنسانيَّ حقيقةٌ قائمةٌ على التعدُّدِ في الأفرادِ والمُجتمَعاتِ والشُّعوبِ والأديانِ والثقافاتِ والحضاراتِ، وهي تَطرَحُ على العقلاءِ من البَشَرِ سؤالًا جوهريًّا عن الصِّيغةِ العمليَّةِ التي يُمكنُ الاعتمادُ عليها للعيشِ بسلامٍ بينَ هذه الأفرادِ والجماعاتِ التي تَختلِفُ في انتماءاتِها الدِّينيَّةِ وفي تنوُّعِ ثقافتِها، فهل تَتوقَّفُ دَورةُ الحياةِ الاجتماعيةِ فيما بينهم على وِفاقٍ تامٍّ بينَ تلكَ الانتماءاتِ المُتعدِّدةِ، وهو غيرُ موجودٍ، وصَعبُ الحُصولِ؟! أم نستسلمُ لمَنطقِ الصِّراعِ بينَ الهُويَّةِ الدِّينيَّةِ وغيرِها من الهُويَّاتِ والثقافاتِ؟ وفي ذلك الخطرُ الذي يجلِبُ المآسي والويلاتِ للأممِ والشُّعوبِ، ويهدِّدُ حياتَهم ومصيرَهم على الأرضِ.

وقد حاولَ بعضُهم تفسيرَ الحروبِ والصِّراعاتِ على أنها نتيجةٌ حَتميَّةٌ لتصادُمِ الحضاراتِ واختلافِ الأديانِ والثقافاتِ، ونحنُ نراها نظريَّةً خاطئةً؛ لأنَّ معظَمَ الصِّراعاتِ المُدمِّرةِ التي حدثَتْ في التاريخِ القديمِ والحديثِ قد وقعَتْ بينَ أنظمةٍ ودولٍ من الحضارةِ الواحدةِ، ومن الدِّينِ الواحدِ في أحيانٍ كثيرةٍ، وكانَ حصولُها لأسبابٍ غيرِ دِينيَّةٍ؛ كحُبِّ السيطرةِ، وسياسةِ التوسُّعِ والهيمنةِ، والاستئثارِ بالسُّلُطاتِ، وامتلاكِ الثَّرَواتِ، ولو رَجَعَ أصحابُ نظريَّةِ صِدامِ الحضاراتِ إلى رسالةِ الأديانِ؛ لوَجَدوا فيها الدعوةَ إلى إقامةِ العدلِ بينَ بَني البشرِ جميعًا، وهي دعوةٌ تُزيلُ معظمَ أسبابِ الحروبِ والعداواتِ.

فالأديانُ تُسهِمُ مِن خلالِ تعاليمِها ومنظومةِ القيمِ الموجودةِ فيها إلى ترشيدِ الإنسانِ، وإيصالِه إلى مجموعةٍ من القيمِ الإنسانيةِ التي تُلغي الفوارقَ بينَ الأممِ والشعوبِ، وتوحِّدُ النظرةَ إلى الإنسانِ وحقوقِه على اختلافِ الأعراقِ والألوانِ.

والأديانُ كانت -وتبقى- جزءًا لا يتجزَّأُ من تكوينِ الحضارةِ البشريَّةِ، وهي -الأديانُ- في أصلِ وجودِها هادفةٌ لإطفاءِ نارِ الاختلافاتِ التي تحدُثُ في المجتمعِ البشريِّ، والتي يُشعلُها تلوُّثُ فطرةِ الإنسانِ السليمةِ بأوحالِ الأرضِ؛ مِن جَشَعٍ وطمعٍ وشهوةِ التَّسلُّطِ وغيرِها من الشهواتِ، وقد أشارَ القرآنُ الكريمُ إلى الغايةِ مِن بعثةِ الأنبياءِ: " كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ" [البَقَرَة: الآية ٢١٣] .

إنَّ الاختلافَ بمعنى التعدُّدِ والتغايُرِ، والتفاوتِ في الآراءِ والأفكارِ، هو سُنَّةٌ من سُننِ اللَّه في خلقِه، ولا يمكنُنا تغييرُها، ولا بدَّ لنا من التعايُشِ معها، كما

يُشيرُ إليها القرآنُ الكريمُ: "*وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ؛ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ*"

فالقولُ بأنَّ هناكَ تعدُّدًا في الأفرادِ والجماعاتِ ليسَ إلَّا اعترافًا بواقعِنا الموجودِ الذي خلَقَنا اللَّه عليه، وهو لا يعني وجودَ مَن نختلفُ معه وإن تعدَّدتْ آراؤنا وأفكارُنا؛ فالأديانُ تقولُ لنا بأنَّكم من عائلةٍ بشريَّةٍ واحدةٍ، وقد وَرَدَ في الإنجيلِ: «أمَا قرأتم أنَّ الذي خَلَقَ مِن البَدءِ خَلَقهما ذَكَرًا وأنثى»، وفي القرآنِ الكريمِ: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ" [الحُجرَات: الآية ١٣] .

فالواحدُ منَّا يُساويه غيرُه ويُعادلُه في الإنسانيَّةِ التي ننحدِرُ فيها من أصلٍ واحدٍ، وهي التي تُشكِّلُ مَصدرًا للمُساواةِ في الحُقوقِ؛ فعندما نقولُ: نعيشُ معَ غيرِنا، أو غيرُنا يعيشُ معنا، فهذا يعني أنَّنا نعيشُ معًا، أو أنَّنا موجودون معًا في هذه الأرضِ التي خلَقَنا اللَّه منها، كما وَرَدَ في العهدِ القديمِ: «خَلَقَ الرَّبُّ الإِنْسَانَ مِنَ الأَرْضِ»، ويُشيرُ إلى ذلكَ أيضًا القرآنُ الكريمُ: "هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا" [هُود: الآية ٦١] ، وهذا يعني وجودَ شريكٍ لنا في العيشِ، وشريكٍ لنا في الوجودِ، وعندئذٍ تُخاطِبُنا التعاليمُ الدِّينيَّةُ الداعيةُ للمُساواةِ في الحقوقِ، كما جاءَ في الأثرِ: «أحبِبْ لغيرِكَ ما تحبُّ لنفسِكَ، واكرَهْ لغيرِك ما تكرَهُ لنفسِكَ» وكما وَرَدَ في الإنجيلِ: «فكلُّ ما تريدونَ أن يفعلَ الناسُ بكم؛ افعلوا هكذا أنتم أيضًا بهم؛ لأنَّ هذا هو الناموسُ والأنبياءُ»، وحتمًا نحنُ نريدُ أن يعامِلَنا الناسُ بالحُسنَى، فيجبُ أن نعاملَهم بمثلِها، والدِّينُ المعاملةُ؛ كما جاء في مضمونِ بعضِ النصوصِ الدِّينيَّةِ.

ولذلك؛ يُمكنُ القولُ بأنَّ هذه من التعاليمِ الدِّينيَّةِ التي أسهمَتْ وتُسهِمُ في إزالةِ الفوارقِ المزعومةِ والمُصطنَعةِ بينَ بني البشرِ، وتُعبِّرُ عن نظرةِ الدِّينِ إلى الحقوقِ المُتساويةِ والمُنبثِقةِ عن الوحدةِ في الإنسانيَّةِ التي يتساوى فيها الجميعُ، وقد أشارَتْ إلى هذه الحقيقةِ الإنسانيَّةِ الواحدةِ والمشتركةِ بينَ كلِّ الأفرادِ والشعوبِ: الشرائعُ السَّماويَّةُ.

ولا شكَّ بأنَّ التعدُّديَّةَ التي انبثقَتْ عن هذا الأصلِ الواحدِ يُلازمُها التغايرُ والاختلافُ في الآراءِ والأفكارِ والمعتقداتِ بينَ الشعوبِ والأفرادِ والجماعاتِ، ولا يكادُ يخلو وطنٌ من الأوطانِ، ولا شَعبٌ من الشعوبِ، ولا أمَّةٌ من الأممِ من خصوصيَّةِ التعدُّدِ في الثقافاتِ والدِّياناتِ والتقاليدِ والعاداتِ، ولكنَّ هذا لا يعني بالضرورةِ حصولَ الخلافاتِ والنِّزاعاتِ؛ لوجودِ الكثيرِ من المشتركاتِ التي

تؤسِّسُ لبناءِ أفضلِ العَلاقاتِ، من خلالِ ثقافةِ الحوارِ التي تؤدِّي إلى التفاهُمِ الذي يجنِّبُ المجتمعاتِ في العالَمِ آفةَ الحروبِ والنِّزاعاتِ والصِّراعاتِ.

وهذه التعاليمُ الإلهيَّةُ تُعتبرُ عَقدًا اجتماعيًّا بينَ بني البشرِ عامَّةً، ينظِّمُ العَلاقةَ مع الآخَرِ: الفردُ معَ الفردِ، والجماعةُ معَ الجماعةِ، والشَّعبُ معَ الشَّعبِ، والأمَّةُ مع غيرِها من الأممِ، بعيدًا عن خصائصِ الدِّينِ، والمعتقَدِ، واللغةِ، والثقافةِ، واللَّونِ.

والذي يبدو من هذه التعاليمِ وغيرِها أنَّ بناءَ المجتمعاتِ البشَريَّةِ المُنطلِقةِ من أصلٍ واحدٍ، يعتمِدُ على الأمورِ التي تشتركُ فيها جميعُ المُكوِّناتِ في المجتمعِ والوطنِ، وهي التي تكونُ مَنشأً لحقوقِ الأفرادِ والجماعاتِ المتواجِدةِ فيه، وهذا ما ينسجِمُ معَ ترسيخِ مبدأِ المُواطَنةِ التي يحملُها الفردُ بصفتِه مواطنًا يشتركُ معه في هذه الصِّفةِ كلُّ الأفرادِ والجماعاتِ، وهي التي تكونُ منشأً لثبوتِ الواجباتِ عليه وعليهم تُجاهَ الوطنِ والمجتمعِ، ولا نرى في الإسلامِ ما يتنافَى معَ اعتمادِ المُواطِنيَّةِ قاعدةً في نظامِ الحكمِ والإدارةِ، وتوزيعِ الحقوقِ والواجباتِ، بعدالةٍ ومُساواةٍ بينَ المُواطنينَ، معَ اختلافِ هُويَّاتِهم الدِّينيَّةِ والثقافيَّةِ، بل يُعَدُّ اعتمادُ هذا الأمرِ موافقًا لقاعدةِ العدلِ والإنصافِ المُستفادَةِ من آياتٍ عديدةٍ؛ منها: قولُه تعالى: "وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" [النِّساء: الآية ٥٨] ، وقولُه تعالى: "وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا" [المَائدة: الآية ٨] .

وفي رسالةِ بُولس: «أيُّها السَّادَةُ، قَدِّمُوا لِلعَبيدِ العَدْلَ والمُساواةَ، عالِمِينَ أنَّ لكم أنتُم أيضًا سَيِّدًا في السَّماواتِ» وفي سِفر اللاويِّين: «لا تَرْتَكِبُوا جَوْرًا في القَضاءِ، لا تأخُذُوا بِوجهِ مِسكينٍ ... بالعَدْلِ تَحكُمُ لِقَريبِكَ» .

ولا شكَّ في أنَّ العدالةَ هذه مُنبثقةٌ عن المُساواةِ التي كانت مصدرًا للمُساواةِ في الحقوقِ الإنسانيَّةِ التي ارتكزَتْ عليها أحكامُ العدالةِ.

وإذا كانت «المُواطِنيَّةُ» تعني المساواةَ بينَ المواطنينَ؛ فهي تقعُ موردًا لتطبيقِ العدالةِ السَّماويَّةِ المطلوبةِ عليها، والمساواةُ التي تَعنيها المُواطَنةُ هي مِن العدلِ الذي تقتضيهِ المساواةُ في الإنسانيَّةِ ومِمَّا يُستفادُ منه العملُ بقاعدةِ المُواطَنةِ بمعناها المعاصرِ: قولُه تعالى: "لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" [المُمتَحنَة: الآية ٨] .

ونصوصٌ دِينيَّةٌ أخرى، مثلُ:

«الناسُ سواسيَةٌ كأسنانِ المُشْطِ».

و«الخلقُ كلُّهم عيالُ اللَّه، وأحبُّهم إليه أنفعُهم لعيالِه».

و«لا فضلَ لأحمرَ على أصفرَ، ولا لأبيضَ على أسودَ، ولا لعربيٍّ على أعجميٍّ، إلَّا بالتَّقوَى».

فإنَّ المواطنينَ قد يختلفون في أصولِ أعراقِهم وأديانِهم وانتماءاتِهم، ولكنَّ المشتركَ بينهم في أوطانِهم يبقى واحدًا، وهو المُواطِنيَّةُ المُرتكِزةُ على المبادئِ الإنسانيَّةِ، وهم فيها على حدٍّ سواءٍ.

والمواطنونَ هُمُ الذين يُعبَّرُ عنهم في الفقهِ السِّياسيِّ بـ«الرَّعيَّةِ» كما جاء في جملةٍ من النصوصِ الدِّينيَّةِ، منها: «كلُّكم راعٍ، وكلُّكم مسئولٌ عن رعيَّتِه، الإمامُ راعٍ ومسئولٌ عن رعيَّتِه»، و«كلُّ سائسٍ إمامٌ».

ووردَتْ كلمةُ «الرَّعيَّةِ» بهذا المعنى للمُواطنةِ في كتابِ الإمامِ عليٍّ عليه السلامُ إلى مالكٍ الأشترِ عندما ولَّاه على أهلِ مصرَ، وفيهم الأقباطُ المسيحيُّونَ وغيرُهم من المسلمينَ: «أشعِرْ قلبَكَ المحبَّةَ للرَّعيَّةِ واللطفَ بهم والعطفَ عليهم، ولا تكونَنَّ عليهم سبُعًا ضاريًا تغتنمُ أكْلَهم؛ فإنهم صِنفانِ: إمَّا أخٌ لكَ في الدِّينِ، أو نظيرٌ لك في الخَلقِ» وقولِه: «وليكن أحبُّ الأمورِ إليكَ أوسَطَها في الحقِّ، وأعمَّها في العدلِ، وأجمَعَها لرِضَى الرَّعيَّةِ».

ولا شكَّ بأنَّ العدالةَ والمساواةَ في الحقوقِ والواجباتِ الوطنيةِ هي الأجمعُ لرِضَى الرعيَّةِ وهم المواطنونَ، وهذا يعني أنَّ الحقوقَ المُنبثِقةَ عن الشَّراكةِ في العيشِ والوطنِ لا يتمُّ توزيعُها على أساسٍ دينيٍّ وطائفيٍّ، وإنَّما على أساسٍ مِن الإنسانيَّةِ التي يتساوَى فيها الجميعُ وعلى أساسٍ من الشَّراكةِ الوطنيَّةِ التي جَعَلتْ منهم رعيَّةً واحدةً يستحقُّونَ الرعايةَ والحمايةَ بلا تفاوُتٍ، وهذا ما نعنيهِ ونقصدُه بالمُواطَنةِ التي يقومُ عليها النظامُ السياسيُّ الذي يُساوِي في تشريعاتِه وأحكامِه وقوانينِه بينَ المواطنينَ، مع حقِّ احتفاظِ كلِّ فردٍ أو جماعةٍ بالخُصوصيَّاتِ الدِّينيَّةِ والسِّياسيَّةِ التي لا تتنافى معَ العقدِ الاجتماعيِّ الذي قامَتْ عليه قواعدُ النظامِ.

قال الشاعرُ:

ما دمتَ محترمًا حقِّي فأنتَ أخي
آمَنْتَ باللَّهِ أمْ آمَنْتَ بالْحَجَرِ

شكرًا لكم، والسَّلامُ عليكم.